في تيسير تعليم مباحث النحو

أ. هلال ناجي

«**توطئة**»:

من اللافت للنظر أن تهب رياح التجديد في كثير من مواضيع الفكر والأدب واللغة من الأندلس. فمن الأندلس جاء التجديد في شكل القصيدة العربية بظهور الموشح[1]. ومن الأندلس أيضًا جاءت الدعوة إلى انعدام التعارض بين الشريعة الإسلامية والفلسفة، بهدف منع تشتيت الأمة الإسلامية وإلحاق الأذى بالشريعة والحكمة، حمل لواءها فيلسوف قرطبة الوليد ابن رشد (٥٢٠-٥٩٥هـ)، وكانت دعوته هذه انتصارًا للروح العلمية وتأسيسًا لأخلاقيات الحوار [2].

ومن الأندلس كذلك هبّت رياح تيسير النحو أو تجديده على يد ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن القرطبي - أيام دولة الموحدين - في كتابه «الرد على النحاة» وفي كتابيه المفقودين: « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» و

---

(١) ظهرت الموشحات في الأندلس في أواخر القرن الثالث الهجري على يد رجلين من قرية (قبره) هما محمد بن محمود الضرير ومقدم بن معافى في عصر الأمير عبد الله بن محمد المرداني - بين ٢٧٥ - ٣٠٠هـ ولم يصبح الموشح فنًا قائمًا بذاته إلاّ على يد وشاح عبقري هو عبادة بن ماء السماء (ت٤٢٢هـ). تنظر مقدمة تحقيقنا لكتاب — جبش التوشيح — للسان الدين ابن الخطيب.

(٢) تنظر كتب ابن رشد التالية: فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال. — الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة — تهافت التهافت.

«المشرق في النحو» وهي أقوى صيحة واضحة ارتفعت في وجه النحاة لكثرة ما فرّعوا، ولما عقّدوا به مباحث النحو من أساليب المنطق والفلسفة، وما أقاموا فيه من حجج وعلل أثقلته وأثقلت من يروم دراسته[١]. يمكن إجمال آراء ابن مضاء القرطبي في أنه: دعا لإلغاء نظرية العامل، فقد رفض النحاة بعض أساليب العرب ووضعوا مكانها أساليب أخرى سوَّلتها لهم فكرة العامل فوقعوا في تكلف شديد عقّد الكلام وصَعَّبه، وأحاله ألغازًا مستعصية. كما دعا لإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية. وهذا كله جوهر كلام ابن مضاء في كتابه «الرد على النحاة» [٢].

في النصف الأول من القرن العشرين ذرَّ قرن الدعوات المشبوهة التي تسربلت رداء تجديد النحو، وأبطنت عداء الفصحى والدعوة إلى العامية، وحتى استخدام الحرف اللاتيني في الكتابة العربية، وكان سلامة موسى حامل راية هذه الدعوة في كتابه «البلاغة العصرية»[٣]، وأنيس فريحة في بحوث كثيرة له

(١) يرى شوقي ضيف أن جميع مختصرات النحو التي وضعها أئمة النحو من أسلافنا، كان هدفها تيسير تعليم النحو. ينظر بحثه المعنون (محاولات تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا كتاب الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني – ١٩٨٤ ص (٤١-٤٤).

(٢) الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي – تحقيق شوقي ضيف ص (٢٠)– دار المعارف – ١٩٨٢.

(٣) البلاغة العصرية واللغة العربية – سلامة موسى – ط٢ المطبعة المصرية (د.ت).

أعاد نشرها في كتابه «في اللغة العربية وبعض مشكلاتها»[١]، وفي بحثه المعنون «عود إلى قضية تدريس العربية»[٢].

أن أظهر محاولات تيسير النحو التي نَهَدَ بها المعاصرون في القرن العشرين هي: محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» الذي أثار ضجّة كبرى وانشطر الدارسون له بين مُحَبِّذٍ وناقد، ويمكن إجمال طروحاته في الآتي:

١- إنّ الرفع عَلَمُ الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

٢- إنّ الجرّ عَلَمُ الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

٣- إنّ الفتحة ليست بعَلَم على إعراب، ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحبّ العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة.

٤- إنّ علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلّا في بناء، أو نوع من الاتباع قال مؤلفه: فهذا جُمّاع أحكام الإعراب، ولقد تتبعت أبواب النحو بابًا بابًا، واعتبرتها بهذا الأصل القريب اليسير، فصحّ أمره، واطّرد حكمه... حتى قال:

ودرست التنوين على أنه مُنبئٌ عن معنى الكلام، فصحّ لي الحكم واستقام. وبدَّلت قواعدَ «ما لا ينصرف» ووضعت للباب أصولاً أيسر وأنفذ في العربية ممّا رسم النحاة للباب، وأُجمل الأصول في الآتي:

---

(١) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها – أنيس فريحه – دار النهار – بيروت ١٩٦٦.

(٢) عود إلى قضية تدريس العربية – مجلة أبحاث س ٩ ج١ كانون أول ١٩٨٠ ص (١١٥) فما بعدها.

١- إن التنوين عَلَم التنكير.

٢- لك في كلّ علم ألاّ تُنَوِّنَهُ، وإنّما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير.

٣- لا تُحرم الصفةُ التنوينَ حتى يكون لها حظ من التعريف[١].

ولقد جوبهت محاولة إبراهيم مصطفى هذه بسلسلة من النقدات، من أبرزها:

١- نقدات الشيخ محمد عرفة الذي طرح وجهات نظر جديدة واتهم مصنف «إحياء النحو» بأنه نحلَ النحاة مذاهب لم يفوهوا بها[٢].

٢- رد الدكتور محمد محمد حسين رئيس قسم اللغة العربية بجامعة الإسكندرية[٣].

٣- نقد عبد المتعال الصعيدي الذي وصف الكتاب بأنه هدم للقديم[٤].

٤- نقد علي النجدي ناصف الذي شنَّ غارة شعواء على كلّ دعاة التيسير بدءًا من ابن مضاء القرطبي وانتهاءً بإبراهيم مصطفى[٥].

---

(١) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى – القاهرة ١٩٣٧ (مقدمة المصنف).

(٢) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٩، ٨٠، ٢٣٥.

(٣) نشر الرد في مجلة الأزهر ثم طبع في كتابه ((حصوننا مهددة في داخلنا)) ص (٢٣٧-٢٥٧) ط٣، بيروت – ١٩٧١.

(٤) النحو الجديد ص(٧٦)، ومجلة الرسالة س٥ ع١٩٤ مارس ١٩٣٧.

(٥) قضايا اللغة والنحو (١-٢، ٨٢-٨٣، ١٠١، ١١٩) .

٥- نقد د. شوقي ضيف الذي نفى الجدّة عن الكتاب واعتبره ترديدًا لأقوال ابن مضاء القرطبي وغيره[١].

٦- نقد شيخ الأزهر محمد خضر الحسين التونسي[٢].

٧- نقد الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه أشتات مجتمعات في اللغة والأدب.

٨- ونقده د. تمام حسان[٣].

٩- والدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني[٤].

١٠- د. محمد عبد الخالق عضيمة، وقد نقد بعض أفكار إبراهيم مصطفى ببحثه الموسوم «النحو بين التجديد والتقليد» المنشور بمجلة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف.

وظهرت على الساحة العراقية محاولات جادة للتيسير من أشهرها وأقدمها محاولات د. أحمد عبد الستار الجواري، وكانت باكورة كتبه في هذا الشأن كتابه «نحو التيسير» الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٢، ثم طبع

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب ((الرد على النحاة)) ، وكتابه ((تيسير النحو التعليمي)) ص ٢٧-٣٠.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها: ط٢ – دمشق ١٩٦٠–ص(٢٣٩–٢٥٨) .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان – القاهرة ١٩٧٣م.

(٤) تيسير العربية بين القديم والحديث ص (٨٨- ٩١) – عمان – ١٩٨٦.

ثانية عام ١٩٨٤، تلاه كتابه نحو القرآن – ١٩٧٤ فكتابه نحو الفعل ١٩٧٤ ثم كتابه نحو المعاني ١٩٨٧[١].

يمكن تلخيص أبرز الأسس التي بُنيت عليها دعوة الجواري في التيسير في الآتي:

١- قال: إن موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو. وهو الذي خلق فيه أبوابًا لا لزوم لها، ولا فائدة منها، وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيدًا لا مزيد عليه[٢].

٢- دعا إلى تخليص النحو من أثر الفقه والفقهاء في اصطناع الاصطلاحات الفقهية والأصولية كالقياس والإجماع وما إلى ذلك[٣].

٣- ودعا إلى تصحيح المنهج بأن يدرس منهج البحث النحوي دراسة عميقة تستغرق أجزاءه وتردّ كُلاً منها إلى أصوله، ثم يعرض هذا المنهج بعد ذلك على معايير البحث العلمي الحديث فيطرح منه ما لا يوافق أصول هذا البحث العلمي الحديث، ويَسْتَبْعد كلّ جزء أو أصل لا يستند إلى واقع اللغة أو لا يقوم على أساس من الرواية الصحيحة الصادقة لتراكيبها المألوفة لا الشاذة ولا الخاطئة.

---

(١) له بحوث نحوية كثيرة في مجلة المجمع العلمي العراقي في الثمانينات، وله مخطوطة عن أسلوب التفضيل في القرآن الكريم.

(٢) نحو التيسير – الجواري ط٢، ص٤٦، بغداد ١٩٨٤.

(٣) المصدر السابق ص ٦٢ .

ودعا إلى اعتماد القرآن الكريم الذي جمع خلاصة أساليب العربية، والشعر العربي القديم الذي يصحّ الاحتجاج به، للتعويل عليهما والاستشهاد بما ورد فيهما.

٤- أنه أكّد على وجود علاقة للنحو بعلم المعاني.

٥- دعا إلى تحرير النحو من مفهومه الضيّق الذي انتهى إليه في الاقتصار على أواخر الكَلِم.

وبرزت مصنفات د. مهدي المخزومي أنموذجًا على قدرة واعية عميقة في البحث عن سبل تيسير النحو. وقد طرح أبرز مقولاته في كتابه «النحو العربي نقد وتوجيه» – بيروت ١٩٦٤. ووضعها موضع التطبيق في كتابه الثاني الموسوم «النحو العربي قواعد وتطبيق» – ١٩٦٦، وله كتاب مخطوط عنوانه «قضايا في النحو وتاريخه» فضلاً عن بحوث في النحو نشرها في مجلات كلية الآداب بجامعة بغداد، ومجلة المعلم الجديد، ثم مجلة «الجامعة» الموصلية. والمخزومي استمدّ نظرياته في التيسير من مناهل أربعة:

١- النحو الكوفي وأشهر مصادره معاني القرآن للفرّاء.

٢- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

٣- آراء شيخه إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» .

٤- تجاربه الغنية في تدريس النحو على امتداد عقود من السنين في العراق وفي السعودية.

قال المخزومي[١]: حاولت في هذه الفصول أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله – قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين. وإذا بطلت فكرة العامل بَطُل كل ما كان يُبنى عليه من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبَطُل كل ما عقدوا من أبواب أساسُها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بَطُل كل ما انتهوا إليه من أحكام، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال (ليس) وأخواتها النافيات إعمالَ أفعال الكينونة، وبحمل (إنّ) وأخواتها على الفعل في الإعمال نصبًا ورفعًا... ». وأكّد أن الدرس النحوي – كما ينبغي أن يكون – إنّما يُعالج موضوعين مهمين...

الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

والثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبّر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب، ومناسبات القول» .

---

(١) في النحو العربي: نقد وتوجيه: مهدي المخزومي ص (١٦–١٨)، ط١، بيروت ١٩٦٤.

إنّ محاولة التيسير المهمة الثانية الوافدة من أرض الكنانة، قدّمها العالم الجليل د. شوقي ضيف – الذي آلت إليه فيما بعد رئاسة مجمع اللغة العربية بمصر. هذه المحاولة اتسمت بالعقلانية والهدوء والتواضع، وهي صفات امحازت بها بحوث كاتبها.

وقد دارت محاولته التي ابتدأت بحثًا، وانتهت كتابًا، على ستة محاور:

الأول – إعادة تنسيق أبواب النحو وتصنيفها تصنيفًا جديدًا يستضيء بمختصرات النحو التي صنفها القدامى، وقد ردّ كثيرًا من أبواب النحو الفرعية إلى أبوابه الأساسية، وهذا التنسيق الجديد ألغى من النحو ثمانية عشر بابًا كانت ترهق الناشئة.

الثاني – إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، أخذًا بآراء ابن مضاء وبمقترحات لجنة وزارة التربية والتعليم المصرية وبقرارات مجمع اللغة العربية بمصر.

الثالث – إلغاء إعراب كلّ ما لا يفيد الناشئة صحة في النطق ولا سلامة في الأداء.

الرابع – وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو المبهمة تساعد على تصورها تصورًا دقيقًا.

الخامس – حذفه زوائد كثيرة من شأنها أن تعقد النحو، لأنّ القواعد لا توضع لأمثلة شاذة نادرة.

السادس – زيادة إضافات ضرورية في النحو حتى تتمثل الناشئة أوضاع الصياغة العربية تمثلاً سديدًا. وقد تضمن هذا المحور زيادة أبواب أهملتها كتب النحو منها:

باب بمثابة مقدمة، لقواعد النطق بكلم العربية نطقًا سليمًا، وباب عمل المصدر ومشتقاته عملَ الفعل، وباب للحروف الزائدة الجارة وغير الجارة، وبابٌ للذكر والحذف، وباب للجملة الأساسية في العربية: الاسمية والفعلية، وباب للجمل المستقلة وغير ذلك.

تلك هي أبرز محاولات تيسير نحو العربية في مصر والعراق خَلَل القرن العشرين، رأيت أن أجعلها توطئة للولوج في صميم المباحث التي يحسن تيسيرها، على وفق ما اقترحه مكتب مجمعكم الموقر.

الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف هو الاسم المعرب الذي لا ينوّن، رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، والاسم الممنوع من الصرف يفتقر إلى إحدى أهم علامات الاسم وميزاته التي تمكّنه من الاسمية تلك هي: التنوين. وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم ويفقد كذلك علامة الجرّ الأصلية وهي الكسرة، ويُجَرُّ بالفتحة نيابة عنها. لذلك سمّاه النحاة بالاسم المتمكن غير الأمكن، وسمّوا التنوين بتنوين الأمكنية. والكلمات المعربة التي لا تنوّن هي:

١ – الاسم إذا كان :

عَلَمًا مؤنثًا، كفاطمةَ، ورابَ

وعَلَمًا مركبًا، كمعد يكربَ، وحضرموتَ

وعَلَمًا مختومًا بألف ونون، كقحطانَ وعدنانَ

وعَلَمًا على زنة الفعل، كأحمر وأرشد

وعَلَمًا على زنة (فُعَل)، كَمُضَر وعُمَر

ونكرة مؤنثة بألف التأنيث الممدودة، كورقاء وحمراءَ.

٢– الصفة إذا كانت:

مختومة بألف ونون، كسهران وهيمان

مختومة بألف التأنيث الممدودة: كوطفاء ونجلاء.

وعلى زنة الفعل: كأشقر وأسمر

وعلى زنة (لِأُعَل): كأُخَر وأُوَل

٣– الجمع إذا كان:

على زنة (فُعَل): كنُبلاء وكُرَماء

وعلى زنة (أفْعِلاء) كأنبياء وأصْفِياء

وعلى زنة (فَواعِل) كمهامِهْ ومَراقِد

وعلى زنة (فعائل) كأصائل ومَشاتل

وعلى زنة (فَعالي) كسَعالي (جمع سِعْلاة) وقَلاسِي (جمع قلنسوة)

وعلى زنة (فَعالى) كصحارى وعَذارى

وعلى زنة (فعاليَ) ككراسيَ وقماريَ

وعلى زنة (فَعالِل) كمساجد ومعاهد

وعلى زنة (فعاليل) كمصابيح وتماثيل

وكل هذه الأسماء لا تنوّن، وإذا تعذر التنوين في اسم معرب تغيّر إعرابه، فيعرب بالضمة رفعًا، وبالفتحة خفضًا ونصبًا.

وإنما يخفض أمثال هذه الكلمات بالفتحة، ولا يخفض بالكسرة على الأصل، لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه تخفيفًا.

فإذا زالت هذه الشبهة عن الاسم غير المنون بإضافته، أو بتعريفه بألْ، أُعرب على الأصل، بالضمة رفعًا، وبالكسرة خفضًا وبالفتحة نصبًا.

ومثاله قبل إضافته أو تعريفه بأل قوله تعالى ﴿وزيَّنا السماءَ الدنيا **بمصابيح**﴾ [١].

ومثاله بعد تعريفه بأل: (زُيِّنت المدينةُ **بالمصابيحِ**).

ومثاله بعد إضافته: نستعينُ **بمصابيحِ** السيارة في السير ليلا[٢].

فالخفض جرى في المثالين الأخيرين بالكسر للسبب الذي أوضحناه.

ورأى بعضهم أن لا داعي لفصل العَلَم عن الصفة ومناقشة كل منهما على حدة.

على أنه يمكن أن ترتب موانع الصرف على قسمين:

آ – معنوية: وهي العَلَمية والوصفية.

ب – لفظية: وهي بقية موانع الصرف الذي تقدم ذكرها.

وأرى أن لا داعي لذكر ما فيه ألف تأنيث مقصورة بين الكلمات الممنوعة من الصرف، بسبب أن الحركات لا تظهر عليها أصلاً، مثل: سلمى وحبلى.

وقد حاول النحاة قديمًا حصر حالات منع الصرف في منظوماتهم، فالممنوع من الصرف ما فيه علّتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما وهي:

عَدْلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمةٌ ثُمّ جَمْعٌ ثُمّ تركيبُ

والنونُ زائدةٌ من قبلها أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وهذا القول تقريب

على أن هذه المنظومات تظلّ عسرة الهضم تحتاج هي الأخرى إلى شروح وتعليقات وحواشي، وكان هذا كلّه من أكبر أسباب تعقيد النحو وأرى أيضًا حذف زنة فَعالِ (عَلَمًا لمؤنث) من باب الممنوع من الصرف وإلحاقها بالمبنيّات.

تيسير أحكام العدد:

قبل عقود طرح خليل السكاكيني قضية مهمة من قضايا النحو تتعلّق باستخدام العدد استخدامًا صحيحًا من قبل الشعراء والكتّاب والمذيعين والخطباء والأساتذة والطلبة، طرح هذه القضية في مؤتمر من مؤتمرات مجمع اللغة العربية في القاهرة، وعرض سبع عشرة قاعدة تتعلق بالأعداد أجمع المختصون على صعوبتها وتشعبها وردد قول الشاعر القائل:

في النحو لا يقهرني إلاّ تفاصيل العَدَدْ[١]

إلاّ أن صيحته هذه لم تنل الاهتمام اللازم، لأنه ألبسها ثوب النوادر التي يتندر بها في المجامع. وبعد أعوام انطلقت دعوة أخرى رفع رايتها الطبيب محمود كامل حسين، عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة مُنَبّهًا إلى المشاكل التي يعانيها الكيميائي والفيزيائي والرياضي ممن يستخدمون الأعداد بكثرة فتصبح مشكلاً في النصوص العلمية[٢]. وطرح العضو اقتراحًا معينًا وجُوبه بمقترحات أخرى، وانتهى الأمر بأن أقرّ المجمع المطابقة وعدمها عندما يكون اسم العدد واردًا بعد الاسم المعدود، وهو الذي يجيز أن تقول: مسائلُ تِسْعٌ أو تسعة، ورجال تِسْعَة أو تِسْعٌ. وواضح أن هذا القرار لم يحل كثيرًا من المشاكل النحوية المطروحة حول العدد.

---

(١) خليل السكاكينَي : خواطر في اللغة، مجلة مجمع القاهرة (٦٦/٩ – ٦٩) .

(٢) محمد كامل حسين: رأي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة(١٤/ ١٣٣) .

لكنّ لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة حاولت بعد سنوات طوال تيسير النحو في أحكام العدد، فقررت في الدورة الخامسة والأربعين الأحكام التالية[١]:

آ – حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف :

« ترى اللجنة جواز إضافة أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) إلى جمع التصحيح (مذكرًا أو مؤنثًا) أو جمع تكسير وصفًا أو غير وصف، استنادًا إلى إطلاق القول في ذلك من ابن يعيش وابن مالك» .

ب – حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجرّ المعدود بمن في أدنى العدد:

«لم تجد اللجنة في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جرّ العدد بمن».

ج – إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد:

«ترى اللجنة أنه ليس هناك ما يمنع من قول الكتّاب: سنة ثمانٍ وسبعين، ونحو ذلك من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد».

د – حكم أبنية الكثرة في تمييز العدد المضاف:

«ترى اللجنة قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيرًا على الكتاب، لما صرّح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، ولما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب».

هـ – التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج ٣-٤-ص (١٢٤-١٢٥) السنة الثانية –كانون الثاني نيسان/١٩٧٩.

«بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتي:

دلالة الجمع أيًّا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) صالحة للقليل والكثير، إنّما يتعيّن أحدهما بقرينة».

وفي الدورة الثانية والخمسين لمجمع اللغة العربية في القاهرة المنعقدة ربيع عام ١٩٨٦ أصدرت لجنة الأصول قرارًا يهدف إلى تيسير تذكير اسم العدد وتأنيثه إذا كان المعدود مذكر اللفظ مؤنث المعنى أو العكس. ونصه: السائد المتعارف في قواعد العربية في أحكام العدد هو المخالفة في التذكير والتأنيث بين أدنى العدد – وهو من الثلاثة إلى العشرة – ومعدوده، فيقال ثلاثة رجال وثلاث بنات. ولكن الاستظهار لما قال به جمهرة النحاة فيما أُثر عنهم يبين منه أن ما كان لفظه مذكرًا ومعناه مؤنثًا، وكذلك ما كان لفظه مؤنثًا ومعناه مذكرًا، يجوز معه الوجهان: المطابقة والمخالفة بين أدنى العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث، فيقال مثلاً: خمسة عيون أو خمس عيون، ويقال: ثلاث شخوص أو ثلاثة شخوص، ويقال مثلاً: أربع بطات وأربعة بطات. وفي إجازة ذلك ما يرفع الحرج عمن يجده في مراعاة قاعدة المخالفة»[١].

* * *

وكاتب هذا البحث يرى أنه يمكن استنباط كثير من أحكام العدد بقراءة النصوص القرآنية قراءة فاحصة، فإذا ما استخرجنا الآيات الكريمة التي تخص العدد وأنعمنا النظر فيها أمكننا تثبيت كثير من القواعد النحوية السليمة

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد ٣١ – السنة العاشرة ص ١٨٠ – تموز كانون أول ١٩٨٦.

في هذا الخصوص. وفي ضوء ما أقرّه مجمع اللغة العربية بمصر في مؤتمراته العديدة من قرارات هدفت إلى تيسير قواعد نحو العدد يمكن التوصل إلى آراء سديدة تُيَسِّر كثيرًا من المسائل الشائكة التي يعانيها المربون والكتّاب والمذيعون والعلماء المصنفون في هذا الباب.

وقد حاول كاتب البحث استخلاص أمثلة العدد التي وردت في كتاب الله العزيز فتوصل إلى الآتي:

العددان (١، ٢) وحكمهما مطابقة العدد للمعدود: قال تعالى:

﴿وما مِنْ إلهٍ إلاّ إلهٌ واحدٌ﴾ (١) .

﴿قُلْ إنّما هُوَ إلهٌ واحدٌ وإنني بريءٌ مما تُشركون﴾(٢)

﴿ولا يَلْتَفِتْ منكم أَحَدٌ﴾ (٣)

﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِنْ أَحَدٍ ﴾ (٤).

ففي الأمثلة السابقة، العدد مذكّر، وكذلك المعدود.أمّا أمثلة العدد المؤنث، فمنها قوله تعالى:

﴿وإذ يعدكُم اللهُ إحدى الطائفتين أنّها لكُم﴾(٥).

﴿قُلْ هلْ تَرَبَّصونَ بنا إلاّ إحدى الحسنيينِ﴾(٦)

(١) المائدة (٧٣) .

(٢) الأنعام (١٩) .

(٣) الحِجْر (٦٥) .

(٤) مريم (٩٨) .

(٥) الأنفال (٧) .

(٦) التوبة (٥٢) .

﴿وأقسموا بالله جَهْدَ أيمانِهِم لَئِن جاءَهم نذيرٌ ليكونُنَّ أَهْدَى مِنْ إحدى الأُمَمِ، فلمّا جاءَهُم نذيرٌ ما زادَهُمْ إلاّ نفورًا﴾ (١)

﴿إحدى ابنتيَّ هاتَيْنِ﴾(٢)

أمّا العدد (اثنان) فقد ورد في القرآن الكريم للمذكر والمؤنث، ومن أمثلته للمذكر قوله تعالى : ﴿ثمانيةَ أزواج من الضأْنِ اثنين ومِنَ المِعْزِ اثنين ومِنَ الإبلِ اثنين ومن البقر اثنين﴾ (٣)

ومن أمثلته للمؤنث قوله تعالى:

﴿قالوا رَبَّنا أَمَتَّنا اثنتين وأحييتنا اثنتين﴾ (٤).

ثم إن (اثنان واثنتان) تعاملان في الإعراب معاملة المثنى.

الأعداد من ٣ إلى ١٠: وحكمها الإضافة، فما بعدها يُعرب مُضافًا إليه.

وتخالف المعدود في التأنيث والتذكير، ومن أمثلة ذلك، قال تعالى:

﴿قال آيتُك ألاّ تكلِّمَ الناسَ ثلاثَ ليالٍ سَوِيًّا﴾(٥)

ليالٍ : جمع ليلة، والليلة مؤنث وحين يكون المعدود مؤنثًا، يذكّر العدد.

ومثلها قوله تعالى:﴿ في ظلماتٍ ثلاثٍ﴾(٦).

---

(١) فاطر (٤٢) .

(٢) القصص (٢٧) .

(٣) الأنعام (١٤٣، ١٤٤) .

(٤) غافر (١١) .

(٥) مريم (١٠).

(٦) الزمر (٦) .

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لم يجد فصيامُ ثلاثَةِ أيام في الحج وسبعةٍ إذا رَجَعْتُمْ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿قال آيَتُكَ ألاّ تُكلِّمَ الناسَ ثلاثةَ أيامٍ إلاّ رمزًا﴾ [٢].

وقوله ﴿لقد كفر الذين قالوا إنّ اللهَ ثالثُ ثلاثَةٍ﴾[٣] .

أي أَحَدُ ثلاثة.. والعرب تقول: (ثَلَثَ) القومَ من باب (ضَرَبَ) إذا كان ثالثهم، أو كَمّلهم ثلاثة بنفسه و(أَثْلَثَ) القومَ: صاروا ثلاثة، وأربعوا : صاروا أربعة، وهكذا إلى العشرة[٤].

ومن الأمثلة الأخرى قوله تعالى: ﴿إذْ أرسلنا إليهم اثنينِ فَكَذَّبوهُما فَعَزَّزْنا بثالثٍ﴾[٥]، فإذا لم يذكر المميِّزُ كان من اليسير معرفته على وفق القاعدة النحوية التي تقدم ذكرها .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿يتربّصْنَ بأنفسهنَّ أربعةَ أَشْهُرٍ وعشرًا﴾[٦]، أي عشر ليالٍ، لأنّ التاريخ يكون بالليلة، واليوم تبعٌ لها[٧] .

وقوله تعالى : ﴿ما يكونُ من نَجْوى ثلاثةٍ إلاّ هو رابعهم ولا خمسةٍ إلاّ هو سادسُهم﴾[١].

---

(١) البقرة (١٩٦) .

(٢) ٤١ م آل عمران (٣) .

(٣) المائدة (٧٣) .

(٤) مختار الصحاح مادة (ثلث).

(٥) يس (١٤).

(٦) البقرة (٢٣٤) .

(٧) إملاء ما مَنّ به الرحمن (١/ ٩٨) .

وقوله تعالى: ﴿ويقولون خمسةٌ سادسُهم كَلْبُهم رَجْمًا بالغيب﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام﴾ [٣].

وقوله تعالى: ﴿ويقولون سبعةٌ وثامِنُهُم كَلْبُهُمْ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿سَخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ وثمانيةَ أيّامٍ حُسومًا﴾ [٥].

وقوله تعالى: ﴿تزرعزن سَبْعَ سنين دَأبًا﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى تِسْعَ آياتٍ بيِّناتٍ﴾[٧].

وقوله تعالى:﴿وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آياتٍ إلى فرعون وقومه﴾[٨].

وقوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة﴾[٩].

أما العدد (١٠) فقد ورد في أكثر من موضع في القرآن الكريم بسكون الشين للمؤنث وبفتحها للمذكر، مع مخالفة المعدود في التذكير والتأنيث .

قال تعالى: ﴿وواعَدْنا موسى ثلاثين ليلةً وأتمَمْناها بعَشْر﴾[١٠].

---

(١) المجادلة (٧) .

(٢) الكهف (٢٢) .

(٣) ٤ م الحديد (٥٧) .

(٤) الكهف (٢٢) .

(٥) ٧ ك الحاقة (٦٩) .

(٦) ٤٧ ك يوسف (١٢) .

(٧) الإسراء (١٠١) .

(٨) ١٢ ك النحل (٢٧).

(٩) ٢٣ك سورة ص (٣٨) .

(١٠) الأعرف (١٤٢) .

وقوله ﴿فكفّارَتُهُ إطعامُ عَشَرةِ مساكين﴾[١].

أما العددان المركبان (١١، ١٢) اللذان يوافق فيهما العَدَدُ المعدودَ، فمن شواهده القرآنية قوله تعالى: ﴿إنّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿إنّ عِدَّةَ الشهور عند اللهِ اثنا عَشَرَ شهرًا في كتاب الله﴾[٣].

﴿وبعثنا منهم اثنَيْ عَشَرَ نقيبا﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثْنَتا عَشَرَةَ عَيْنا﴾[٥].

وأمّا ألفاظ العقود فتُعامل في الإعراب معاملةً جمع المذكر السالم .

قال تعالى : ﴿إن يكن منكم عشرونَ صابرونَ يغلبونَ مائتين﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿وحَمْلُهُ وفِصالُهُ ثلاثون شهرًا﴾[٧].

وقوله تعالى: ﴿فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين ليلة﴾[٨].

وقوله تعالى: ﴿تعرجُ الملائكةُ والروحُ إليه في يومٍ كان مقدارُهُ خمسينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٩].

---

(١) المائدة (٨٩) .

(٢) يوسف (٤) .

(٣) التوبة (٣٦) .

(٤) المائدة (١٢) .

(٥) البقرة (٦٠) .

(٦) الأنفال (٦٥) .

(٧) ١٥م الأحقاف (٤٦) .

(٨) ١٤٢ك الأعراف (٧) .

(٩) المعارج (٤) .

وقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فيهم أَلْفَ سنةٍ إلاّ خمسين عامًا﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿فمن لم يستطع فإطعامُ ستين مسكينًا﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ثُمّ في سلسلة ذَرْعُها سبعون ذراعًا فاسلُكُوهُ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ واختار موسى قَوْمَهُ سبعين رَجُلاً لميقاتنا﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿إنْ تستغفر لهم سبعين مرّةً فلن يغفرَ اللهُ لهم﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدةً﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة﴾[٧].

جديرٌ بالذكر أن الـ(مئة، والألف، والمليون) تُعامل معاملة العدد المفرد، غير أن معدودها مفردٌ لا مجموع. ومثاله:

نجح مئةُ رجلٍ – .. وألفُ رَجُلٍ – .. ومليونُ رَجُلٍ

* * *

من كل ما تقدم يتضح أنه يمكن إيجاز قضايا العدد في النقاط التالية:

١– إن العدد يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا ما عدا (١، ٢، ١١، ١٢) فهي توافقه.

---

(١) العنكبوت (١٤) .

(٢) ٤م المجادلة (٥٨) .

(٣) الحاقة (٣٢) .

(٤) الأعراف (١٥٥) .

(٥) التوبة (٨٠) .

(٦) النور (٤) .

(٧) ٢٣ك سورة ص (٣٨) .

٢- إن الأعداد في اللغة العربية معربة ما عدا الأعداد المركبة (١١-١٩) باستثناء (١٢)، فهذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين رفعًا ونصبًا وجرًا .

٣- إن المعدود في اللغة العربية معربٌ على حالتين :

آ – حكم المعدود بعد الأعداد المفردة الجرُّ بالإضافة، وكذلك في حالة الجمع. اشتريتُ خمسةَ كتبٍ، وستَّ مجلاتٍ .

ب – ما عدا ذلك فالمعدود مفردٌ منصوبٌ على التمييز.

اشتريتُ خمسةَ عَشَرَ كتابًا – اشتريتُ ثلاثينَ كتابًا – اشتريت خمسة وثلاثين كتابًا.

هذا جُمّاع قواعد نحو العدد باستثناء ما صدرت فيه قرارات تيسير من مجمع اللغة العربية بمصر، فهي قرارات مُيَسَّرةٌ حقا.

ونرى بهدف التيسير أيضًا أن لا مبرر لإطالة البحث في كنايات العدد نحو: كذا وكيت، وما شابه لندرة استخدامها .

الأسماء الخمسة

هي: أبو – أخو – حمو – فو – ذو

ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء مُدّت الضمة في حالة الرفع حتى صارت واوًا.

ومُدّت الكسرة في حالة الخفض حتى صارت ياء.

ومُدّت الفتحة في حالة النصب حتى صارت ألفًا.

ولا تعرب هذه الكلمات مثل هذا الإعراب إلاّ مضافة، تضاف الثلاثة الأولى إلى الظاهر وإلى الضمير، ويضاف الرابع إلى الضمير فقط، والخامس لا يضاف إلاّ إلى الضمير.

تقول: هذا أخوك – شاهدت أخاك – درستُ على أخيك.

ويقال: لا فُضَّ **فوك** ، فوك فاعلٌ مرفوع بالواو.

فَغَر **فاه** ، فاه مفعول به منصوب بالألف .

كَلَّمَهُ فوه **إلى فيه** ، مضاف مضاف إليه بالأداه، مخفوض بالياء [١].

درستُ علي **ذي** علم: على حرف جر أداة إضافة، وذي مضاف إليه بالأداة مخفوض بـ(على).

أبصرتُ **ذا** علم: (ذا) مفعول منصوب بالألف.

ولو عجنا إلى القرآن الكريم – كتاب العربية الأول – لظفرنا فيه بشواهد كثيرة يحسن تدريسها للطلبة، وتحفيظها لهم لأجل الدُربة على إعرابها ومنها: قال جلّ من قائل:

﴿ما كان محمّدٌ أبا أَحَدٍ من رجالكم، ولكن رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين، وكان اللهُ بكلِّ شيءٍ عليما﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿إذْ قال يوسُفُ لأَبيهِ يا أَبتِ إنّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا والشمسَ والقَمَرَ رأيتُهُم لي ساجدين﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿قالوا يا أبانا مالَكَ لا تَأْمَنّا على يوسُفَ وإنّا له لناصحون﴾[٤].

---

(١) في النحو العربي – قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي ص٧٤-٧٥، دار الرائد العربي بيروت – ط٢- ١٩٨٦.

(٢) سورة الأحزاب (٢٢) .

(٣) سورة يوسف (٤) .

(٤) سورة يوسف (١١) .

وقال تعالى: ﴿إذ قالوا ليُوسُفُ وأخوه أَحَبُّ إلى أبينا منّا ونحن عُصْبَةٌ إنّ أبانا لفي ضَلالٍ مُبين﴾(١).

وقال تعالى: ﴿يا أيها العزيزُ إنَّ له أبًا شيخًا، فَخُذْ أَحَدَنا مكانَهُ إنّا نراكَ مِنَ المحسنين﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿ولأَبَوَيْهِ لكُلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ ممّا تَرَكَ إنْ كان له وَلَدٌ؛ فإنْ لم يكنْ لَهُ وَلَدٌ، وورثه أبواهُ، فلأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾(٣).

فأنت ترى أن هذه أفصح اللغات في الأسماء الخمسة لاطّراد استعمالها في القرآن الكريم.

قال المخزومي(٤):

فإذا لم تُضف هذه الأسماء ونُوّنت، أُعربت بالحركات، واستقلت لفظًا، لأنها تصير بالنون كأنها ثلاثية نحو:

هذا أخ عطوفٌ . (أخٌ) هنا: خبر مرفوع بالضمة.

نعمت بأخٍ عطوف . (أخٍ) هنا: مضاف إليه بالأداة، مخفوض بالكسرة.

عهدناك أخًا عطوفًا . (أخا) هنا: حال منصوبة بالفتحة.

وأرى تيسيرًا للنحو في هذا الباب – أن لا ضرورة لكدّ الذهن وصرف الوقت في مناقشة الخلاف الدائر بين النحاة في إعرابها. هل هي معربة

---

(١) سورة يوسف (٨) .

(٢) سورة يوسف (٧٨) .

(٣) سورة النساء (١١) .

(٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٦ .

بالحركات قبل الحروف، أو بالحروف (وهو المشهور)، أو بالحركات منقولة من الحروف، أو بالحركات والحروف، أو بالتغير والانقلاب، أو بحركات مقدرة على الحروف[١] ؟؟

كذلك أرى تيسيرًا للنحو : التأكيد على أنها خمسة، وليست ستة، فقد أسقط الفرّاء (الهن) منها، على الرغم من أن سيبويه والأخفش قالا به[٢].

ولا مبرر لذكر (ذو) الموصولة، لأنّها لهجة بعيدة[٣].

الاستثناء :

الاستثناء إخراج شيء معين من مجموع ما. ويكون المستثنى (وهو الشيء المخرج من المجموع) مخالفاتكم المجموع من حيث معنى الإثبات أو النفي إن أسلوب الاستثناء في النحو أشبه بعملية الطرح في الرياضيات.

وأركان الاستثناء ثلاثة:

١- المستثنى منه. ٢-أداة الاستثناء . ٣- المستثنى والمستثنى منه.

ولقد أوغل النحاة في بحث العلامة بين المستثنى والمستثنى منه في الإخراج والإدخال، وهل المستثنى مُدْخَلٌ في المستثنى منه أم مُخْرَج منه، وماذا يترتب على ذلك من أحكام. وهي قضية ليس مكانها الدرس النحوي وإنّما الفقه والتفسير وربما الكلام[٤].

---

(١) شرح المفصل (١/١٢-٥٢)، الإنصاف مسألة (٢). أسرار العربية ص (٢٣).

(٢) كتاب سيبويه (٢/٨٠)، الارتشاف (٢/٦٣) .

(٣) الأشموني (١/١٧٥) .

(٤) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٧٥) .

وأهم أدوات الاستثناء: إلاّ وهي حرف، وغير وسوى: اسمان، خلا وعدا وحاشا: هي حروف جر، وإذا سبقتها ما تغدو أفعالاً ماضية فيها معنى الاستثناء.

وأبرز أدوات الاستثناء إلاّ وسوى، فلم يشرب معنى الاستثناء إلاّ بهما على رأي ابن عصفور[١].

حالات الاسم الواقع بعد إلاّ:

أ– وجوب النصب: يجب نصب المستثنى بـ(إلاّ) إذا كان في جملة تامة مثبتة مثاله قول الشاعر:

قد يهونُ العمرُ إلاّ **ساعةً** وتهونُ الأرضُ إلاّ **موضعا**

ب – يجب نصب المستثنى بـ(إلاّ) إذا كان من غير جنس المستثنى منه، سواء أكانت الجملة منفية أم مثبتة. ويسمى هذا النوع من الاستثناء (الاستثناء المنقطع) وهو بمنزلة الاستدراك لما قبله.

قال تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغوًا إلا سلاما﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿وما لهم به من علم إلاّ اتباعَ الظنِّ﴾[٣].

ج – يجب نصب المستثنى بـ(إلاّ) إذا كان متقدمًا على المستثنى منه في جملة منفية تامة. مثاله:

مالِيَ إلاّ الكتابَ أنيسٌ

ليس على الإنسان إلاّ الضميرَ رقيبٌ .

---

(١) اللمحة البدرية (١٧٧/٢) .

(٢) الآية ٦٢ ك سورة مريم (١٩) .

(٣) الآية ١٥٧ م سورة النساء (٤) .

وقول الشاعر:

إذا الخِلُّ لم يهجركَ إلاّ ملالَةً فليسَ له إلاّ الفراقَ عتابُ

جواز النصب على الاستثناء أو الاتباع على (البدلية).

يجب نصب الاسم الواقع بعد (إلاّ) على الاستثناء، أو جعله (بَدَلاً) من المستثنى منه إذا استوفى شرطين: أ – أن يكون الكلامُ منفيًا تامًا. ب – أن يكون المستثنى متأخرًا عن المستثنى منه .

أمثلة:

ما حضر الطلابُ إلاّ المراقبَ مستثنى منصوب

إلاّ المراقبُ بدل مرفوع

مالي هوايةٌ إلاّ المطالعةَ مستثنى منصوب

إلاّ المطالعةُ بدل مرفوع

ليس عليّ رقيبٌ إلاّ الضميرَ مستثنى منصوب

إلاّ الضميرُ بدل مرفوع

ما قرأتُ الكتابَ إلاّ المقدمةَ مستثنى منصوب

إلاّ المقدمة بدل منصوب

ويجب التنبيه على أن (إلا) إذا كان ما بعدها مستثنى منصوبًا، سميت أداة استثناء، فإذا كان ما بعدها (بَدَلاً) من المستثنى منه، فإنّ (إلاّ) تسمى أداة استثناء ملغاة. فإذا كان ما بعد (إلاّ) يُعرب حسب موقعه من الجملة، فإنّ (إلاّ) تسمى (أداة حصر). وهي هنا تفيد معنى الحصر وهو من التوكيد.

* * *

وأمّا (غير وسوى) فهما اسمان يفيدان الاستثناء، ويأخذان الحكم الإعرابي الذي يستحقه الاسم الواقع إلاّ من حيث: وجوب النصب أو جواز الأمرين – أي النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية، أو الإعراب حسب الموقع.

أمّا المستثنى بهما – وهو الاسم الواقع بعدهما – فإنه يكون مجرورًا دائمًا لأنّه (مضاف إليه) من حيث الإعراب. أمثلة:

قرأتُ المسرحيةَ **غيرَ** الخاتمةِ

قرأتُ المسرحيةَ **سوى** الخاتمةِ

غير وسوى: اسم منصوب على الاستثناء وهو مضاف والخاتمة مضاف إليه

ما وصل المسافرون غيرَ أَمْتِعَتِهم

ما وصل المسافرون سوى أمتعتِهم

فغير وسوى اسم منصوب على الاستثناء وهو مضاف .

ليس عليَّ غيرَ الضميرِ رقيبٌ

ليس عليَّ سوى الضميرِ رقيبٌ

ويجوز الأمران: النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية، إذا كان المستثنى بهما متأخرًا عن المستثنى منه في جملة منفية تامة. مثاله:

ما فشل الطلابُ **غيرَ** طالبين مهملين

ما فشل الطلابُ **سوى** طالبين مهملين

اسم غير وسوى منصوبين بأن على الاستثناء

ما فشل الطلابُ **غيرُ** طالبين مهملين

ما فشل الطلابُ **سوى** طالبين مهملين

غير وسوى (بدل) مرفوع وهو مضاف

وأرى تيسيرًا لقواعد هذا الباب:

١- حذف مبحث ناصب المستثنى والخلاف فيه.

٢- حذف مبحث تكرار أداة الاستثناء للتوكيد، لأنّ وجودها من عدمه لا يؤثر في الحكم النحوي.

٣- لا مبرر لذكر (ليس) و (لا يكون) أداتين من أدوات الاستثناء.

٤- توحيد مصطلحات الاستثناء : مفرغ / ناقص / الإيجاب / التحقيق / القصر وكلها مترادفات [١].

٥- لا مبرر لمناقشة عامل الاسم المنصوب على الاستثناء، هل هو بـ(أل) أو بفعل مقدر بـ(استثني) لا سيّما إنّ المستثنى قد يأتي من:

مرفوع كما في: نجح الطلبة إلاّ محمدًا

أو منصوب كما في: أكرمتُ الطلبة إلاّ محمدًا

أو مجرور كما في: مررتُ بالطلبة إلاّ محمدًا

٦- حذف مبحث الاستثناء المفرّغ وإلحاقه بأسلوب القصر، لخلوّه من المستثنى منه فالاستثناء المفرغ ليس استثناءً بحال، ولكنه قَصْرٌ، والقصر توكيد، أداته (النفي وإلاّ) . مثاله:

ما حضر إلاّ خالدٌ – ما مررتُ إلاّ بخالدٍ – ما رأيت إلاّ خالدًا [٢].

ومثاله أيضًا: ما تقدم **غيرُ** المثابرين

---

(١) شرح اللمحة (٢/ ١٦٨) .

(٢) في النحو العربي : قواعد وتطبيق ص (٢٠٦) .

ما تقدم **سوى** المثابرين

فإعرابُ: غير وسوى، هنا : فاعل مرفوع وهو مضاف.

ومثاله: لا تقولوا غيرَ الحقِّ

لا تقولوا سوى الحقِّ

إعراب غير وسوى هنا: مفعول به منصوب وهو مضاف .

ومثاله: هل يُقَدَّر غيرُ المخلصين – هل يقدر **سوى** المخلصين

فإعرابهما هنا : نائب فاعل مرفوع وهو مضاف

ومثاله : ما الحياةُ كفاحٍ – ما الحياةُ سوى كفاحٍ

إعراب غير وسوى هنا : خبرٌ مرفوع وهو مضاف .

ومثاله: ليسَ العلمُ (غيرَ) نورٍ يبدّد ظلامَ الجهلِ

ليسَ العلمُ (سوى) نورٍ يبدّد ظلامَ الجهلِ

إعراب غير وسوى هنا: خَبرُ (ليس) منصوب وهو مضاف .

ففي كل الأمثلة المتقدمة يكون ما قبل (أداة الاستثناء) متفرغًا لما بعدها، وحينئذٍ تكون دلالة التعبير هي (القَصْرُ) لإفادة معنى التوكيد .

ويلاحظ هنا أنه مع الفعل (أبى) يكون الاستثناء مُفَرَّغًا، ويكون ما بعد (إلاّ) مفعولاً به . قال الشاعر:

أبى اللهُ إلاّ وثبةً مُضَريةً تبيحُ المواضي من دماءِ الأخادع

وقول الآخر :

وتولّى الشبابُ إلاّ قليلاً ثم يأبى القليلُ إلاّ وداعًا

* * *

خلا – عدا – حاشا

أدوات تفيد الاستثناء يجوز اعتبارها : حروف جر، فيكون المستثنى بها مجرورًا كما يجوز اعتبارها أفعالاً ماضية، فيكون المستثنى بها منصوبًا على أنه مفعول به، والفاعل ضمير مستتر.

نجح الطلابُ خلا المهملِ – خلا حرف جر

نجح الطلابُ خلا المهملَ – (خلا فعل ماض والمهمل مفعول به منصوب).

قرأتُ الكتابَ عدا الخاتمةِ – عدا حرف جر

قرأتُ الكتابَ عدا الخاتمةَ – عدا فعل ماضٍ، وما بعدها مفعول به منصوب

أساء القومُ التصرفَ حاشا أخيك – حاشا حرف جر

أساء القومُ التصرفَ حاشا أخاك – حاشا فعل ماض، وما بعدها مفعول به منصوب.

إذا كانت الأدوات (خلا وعدا وحاشا) مسبوقة بلفظة (ما) المصدرية، فإنها حينئذٍ تعتبر أفعالاً ماضية تفيد الاستثناء، لهذا يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به. لأن (ما) المصدرية مختصة بالدخول على الأفعال.

قال الشاعر:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

* * *

وإذا استعملت إلاّ في غير ما تستعمل فيه، خرجت إلى معانٍ أخرى تدل عليها كأن تكون بمعنى (لكن) كقوله تعالى : ﴿لئلا يكون للناس عليكم حُجّة إلا الذين ظلموا﴾[١].

أو تجيء بمعنى (بل) كقوله تعالى:

﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾[٢]. فإلاّ هنا ليست استثناءً ولكنها على معنى (بل)، أي بل تذكرة[٣].

جدير بالذكر الإشارة إلى قرار صدر عن لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الخامسة والأربعين المنعقدة ربيع عام ١٩٧٩ ونصه: **أولاً** : المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه نحو: نجح الطلابُ إلاّ طالبًا، وما نجح الطلاب إلاّ طالبًا. **ثانيًا** : في حالة الاستثناء بخلا وعدا وحاشا يكون المستثنى منصوبًا دائمًا، على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل (إلاّ) . **ثالثًا**: إذا كانت أداة الاستثناء (غير سوى) كانت الأداة منصوبة ومُضافة، وما بعدها مضاف إليه. مثل: ما جاء أحدٌ غيرَ علي. أما نحو: « ما قام إلاّ محمد، وما قام غير زيدٍ»، «فهو قَصْرٌ لا استثناءً»[٤].

(١) الآية رقم (١٥٠) م سورة البقرة ٢ .

(٢) الآية ٢ ك سورة طه (٢٠).

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص (٢١٠) .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج ٣-٤ السنة الثانية ص(١٢٢-١٢٣) – كانون الثاني – نيسان/ ١٩٧٩.

المنادى :

للمنادى خمس صور يبنى على ما يرفع به في اثنتين، ويكون معربًا منصوبًا في ثلاث. فيكون مبنيًّا إذا كان عَلَمًا مفردًا، أو نكرة مقصودة. ويكون معربًا منصوبًا إذا كان: مضافًا، أو نكرة غير مقصودة، أو شبيهًا بالمضاف ويلاحظ ما يلي:

١- يكون المنادى منصوبًا لأنه ليس بمسند إليه فيرفع ولا بمضاف فيجر.

٢- لا يقصد بالعلم المفرد ما دلّ على واحد، بل يقصد به ما لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به، أي أن يكون على كلمة واحدة، فيعدُّ من قبيل العلم المفرد :

يا محمدان – يا محمدون – يا فاطمات .

فـ(محمدان) : منادى مبني على الألف في محل نصب، لأنه كان يرفع وعلامة رفعه الألف بوصفه مثنى.

و(محمدون): منادى مبني على الواو في محل نصب، لأنه كان يرفع وعلامة رفعه الواو بوصفه جمع مذكر سالما .

أما (فاطمات) فمبني على الضم في محل نصب .

وحكم المنادى النكرة المقصودة حُكْمَ العلم المفرد .

٣- إذا كان المنادى عَلَمًا مفردًا ووصف بـ(ابن) مضاف إلى علم، ولم يفصل بين المنادى و(ابن) فاصل. جاز في مثل هذا المنادى الضمّ والفتح مع حذف ألف (ابن) خطًّا لا لفظًا.

نحو: يا محمدُ بنُ سعيدٍ . بالضم

يا محمدُ بنَ سعيدٍ . بالفتح إتباعًا للمحل .

فإنْ لم يفتح (ابن) بعد عَلَم، أو يقع بعده علم، وجب ضمُّ المنادى وامتنع فتحه .

نحو: يا صديقُ ابنَ أخي، يا محمدُ الشاعرُ ابنَ سعيد. يا محمدُ ابن أخي .

ويلاحظ إثبات الألف في هذه الحالات .

٤– إنّ نصب المنادى متفق مع كونه طويلاً بالإضافة أو شبهها. أو بالتنوين في حالة النكرة غير المقصودة، ولهذا اختير النصب فيه لتخفيف الكلام ولوصله. في حين أنه اختير البناء على الضمّ إذا قصر المنادى بكونه مفردًا أو نكرة مقصودة، ممّا يدعو إلى اختيار علامة بناء أثقل وأوسع مدى صوتيًا لوصل الكلام .

أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

يجوز في نداء الاسم الصحيح المضاف إلى ياء المتكلم الآتي :

١– إثبات الياء محركة بالفتح نحو: يا ربِّي، أو إثباتها ساكنة : يا ربّيْ .

٢– حذف الياء والاستغناء بالكسر : يا ربِّ .

٣– قلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتح : يا ربَّ .

٤– قلب الياء ألفًا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة : يا ربّا .

٥– حذفها والتعويض عنها بتاءٍ طويلة مكسورة نحو: يا أَبَتِ .

نداء ما فيه أل :

لا يجوز نداء الاسم الذي فيه أل بأداة النداء مباشرة، وإذا أريد نداء مثل هذا الاسم جيء قبله بـ(أيها) للمذكر و(أيتها) للمؤنث، أو يؤتى باسم الإشارة قبل ما يراد نداؤه مما فيه (أل) نحو :

يا أيها الشباب أنتم عماد المستقبل – يا هؤلاء الشباب أنتم عماد المستقبل[١].

أمّا لفظ (الجلالة) فيُنادى مباشرة، لأنّ (أل) فيه ليست للتعريف.

وأشهر حروف النداء خمسة: الهمزة وأي: لنداء القريب مسافة أو حكمًا. و(أيا) و(هيا) لنداء البعيد. و(يا) لنداء كلّ منادى .

مثال الهمزة :

أعاذلتي ألا لا تعذليني فكم من أمر عاذلة عَصَيْتُ

مثال أي:

ألم تسمعي أي عَبْدُ في رونق الضحى بكاء حماماتٍ لهُنّ هديلُ

مثال أيا :

أيا ظبية الوعاء بين جُلاجلٍ وبين النقا آ أنْتِ أم أُمّ سالِمِ

مثال هيا :

هيا أمّ عمرو هل ليَ اليوم منكمُ بغيبة أبصار الوشاة سبيلُ

مثال يا :

ألا يا نخلة من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

حول تيسير مبحث «المنادى» أرى :

١- لا مبرر للبحث عن عامل النصب في المنادى هل هو (يا) نَفْسها أو لنيابتها عن الفعل، أو بفعل محذوف تقديره (أنادي)[٢].

---

(١) النحو التطبيقي : هادي نهر – ج٣ ص (٤٥) .

(٢) كتاب سيبويه (٣٠٣)، المقتضب (٢٠٢/٤)، شرح المفصل (٢٢٧/١) .

٢– أرى ضرورة دراسة (النداء) بعد المفاعيل، أو دراسة أبواب: الندية والاستغاثة بوصفهما من شُعب النداء .

وفصل الترخيم عن الدرس النحوي لأنه قضية صوتية في المقام الأول .

٣– لا داعي للنص عند الإعراب، على أن هذا الحرف للمنادى القريب الذي لم ينزل منزلة البعيد، وذاك اللفظ للمنادى البعيد حكمًا أو حقيقة .

لأن الواقع اللغوي لا يسعف هذا التقسيم على الرغم من طرافته وأنه وجهٌ من وجوه الدقة والحساسية في العربية .

٤– قضية بناء المنادى المفرد على الضمّ تحتاج إلى تأمل. فما الذي يدعو إلى جعل (محمد) في قولنا: يا محمدُ، مبنيًّا على الضمّ ؟؟

والنحاة عندما عدّدوا المبنيات لم يذكروا المنادى العَلَم المفرد، أو النكرة المقصودة في نحو : يا رجلُ. ويا رجلان. ويا مسلمون من المبنيات .

٥– لتابع المنادى أحكام يَحْسُن تيسيرها .

ونرى من المفيد الإشارة إلى قرار لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الخامسة والأربعين المتضمن : «أنه لا مانع من إدخال باب الاستغاثة والندبة في باب النداء، مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض أمثلتها. وترى أيضًا حذف باب الترخيم من كتب النحو المدرسية»[1].

ودعا د. شوقي ضيف إلى إلقاء أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، أما الترخيم وهو حذف الحرف الأخير في صيغة النداء، إذ يقال في جعفر: يا جعف، فهو صيغة قديمة أصبحت مهجورة في اللغة ولا داعي لعرضها في كتب

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد المزدوج ٣– ٤، السنة الثانية ص (١٢١)، كانون الثاني– نيسان/ ١٩٧٩.

النحو. وأمّا الاستغاثة... فهي صيغة تلحق بالنداء، ويكفي أن تعرف الناشئة استعمالها، ولا داعي لعرض ما يسوقه النحاة لها من إعراب معقد، ومثلها الندبة[١].

---

(١) الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني – أيار ١٩٨٤، ص (٦٢)، من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني – ١٩٨٤ .